طُرُقُ حَدِيثِ:
الْمُؤْمِنُ يَأْلَفُ وَلا خَيْرَ فِيمَنْ لا يَأْلَفُ وَلا يُؤْلَفُ
والْكَلاَمُ عَلَى عِلَلِهِ

د٠ صالح بن عبد الله آل ناصر عسيري (*)

المقدمة :

الحمد لله على مزيد إحسانه، والشكر له على عظيم توفيقه وامتنانه، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله، وخيرته من خلقه أفضل صلاة وأزكاها، وأطيبها وأنماها، وأتمها وأوفاها، وبعد:

فهذا بحث بعنوان: **(طرق حديث المؤمن يألف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف، والكلام على علله)**، حرصت على الاستقصاء في جمع طرقه، والتفتيش عن أحوال رواته الذين يدور عليهم تعليله.

*** أهمية البحث:**

وتظهر أهمية البحث في عِدَّةِ أمور، من أهمها:

أولاً: أنَّ الحديث من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وغالب الذين صنفوا فيها ضمنوه مصنفاتهم؛ كالزركشي(١)، والسخاوي(٢)، والسيوطي(٣)، والعجلوني(٤)،

(*) الأستاذ المساعد في قسم السنَّة ومصادرها – كلية الحديث الشريف – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(١) محمد بن عبد الله الزركشي، "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة". تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ) ١٩٨، برقم: ٤٩.

(٢) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، "المقاصد الحسنة". تحقيق: فريق من الباحثين، (ط١، المدينة المنورة_ دمشق: مكتبة الميمنة، ١٤٣٩هـ) ٥: ٢٦١، برقم: ١٢٤٤.

(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة". تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، (ط١، جامعة الملك سعود بالرياض: عمادة شؤون المكتبات) ١٨٧، برقم: ٤٠٠.

(٤) إسماعيل بن محمد العجلوني، "كشف الخفاء ومزيل الإلباس"، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن هنداوي، (ط١، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ) ٢: ٣٥٦، برقم: ٢٦٩٨.

وزادت شهرة الحديث مع وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تنتشر فيها الأحاديث الموضوعة، والواهية، فضلاً عن الضعيفة، فكان هذا من أهم الأسباب الباعثة لدراسة الحديث، والنظر في ثبوته من عدمه.

ثانيًا: جمع أقوال النقاد لطرق أحاديث الباب المتعددة، ونقدهم لها.

إشكالية البحث:

ما يُثار عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى ألسنة بعض القصاص والوعاظ من نشر لبعض الأحاديث بقصد الحث والترغيب.

فهل هذا الحديث صحيح مع شهرته ؟.

وهل تعدد طرق الحديث مما تقويه إن ثبت ضعفه، فترقيه إلى درجة الحسن ؟.

أهداف البحث:

١- جمع الأحاديث الواردة في الباب من دواوين السنة وتخريجها.

٢- دراسة أحاديث الباب، والحكم على جميع طرقه.

٣- الإسهام في الذَّبِ عن سنة النبيِّ ﷺ ببيان معلولها من سالمها، وضعيفها من صحيحها.

* **الدراسات السابقة:** لم أقف - بحسب اجتهادي- على من أفرد هذا البحث، وذلك من خلال تتبعي لدليل الأبحاث المحكمة، وسؤال المختصين.

* **حدود البحث:** يتعلق البحث بجمع ما ورد في الباب - بقدر الإمكان- مما ورد في دواوين السنة، أو في الكتب التي قصد مؤلفوها ما انتقد على الراوي مما أُنكر من حديثه.

منهج البحث:

اتَّبعتُ في أحاديث الدراسة عِدَّةِ مناهج:

١- المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال تتبع وجمع طرق أحاديث الباب.

٢- المنهج التحليلي: وذلك بالنظر من خلال التحقق من أحاديث الباب، وهل يستقيم القول بإثبات العلة أو نفيها عن أحاديث الباب أو عن بعضها.

٣- المنهج النقدي: وذلك من خلال الفحص والتنقيد في طرق الحديث، والتفتيش في أحوال الرواة، والخروج بنتيجة من دراسة أحاديث الباب.

* **خطة البحث:** جعلت هذا البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع.

فأمَّا المقدمة: فذكرت فيها بعد الافتتاحية أهمية البحث، وإشكاليته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

وأمَّا مباحث البحث فجعلتها على الترتيب التالي:

* المبحث الأول: تخريج حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.
* المبحث الثاني: تخريج حديث جابر بن عبد الله ﷺ.
* المبحث الثالث: تخريج حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

وأمَّا الخاتمة: فذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

* **وأمَّا عن المنهج الذي اتبعته في إعداد هذا البحث، فهو على النحو التالي:**

١- جمع أحاديث الباب، ثم أقوم بتخريجها والحكم عليها حسب قواعد المحدثين، وقرائن الترجيح.

٢- أجمع طرق الحديث مراعيًا جانب المتابعات التامة فالقاصرة، مع الحرص على عدم التكثر من مصادر التخريج، وإنما أكتفي بما يفي بالغرض؛ إلا إذا دعت الحاجة إلى وجود فائدة إسنادية أو متنية في بقية المصادر.

٣- إن كان الراوي من رجال (تقريب التهذيب)، ففي الغالب أقتصر في بيان حاله على حكم الحافظ ابن حجرٍ عليه - وخاصة عند الاتفاق على التعديل أو التجريح - فإذا ظهر لي خلاف قول الحافظ، فإني أنقل من أقوال أئمة الجرح

والتعديل ما يُبيِّن حاله، وإذا لم يكن من رجال التقريب، فإني أذكر من أقوال الأئمة ما يُبيِّن حاله جرحًا وتعديلاً.

٤- أنقل – ما أقف عليه – من أقوال أهل العلم بالعلل عند الاختيار أو ترجيح وجه على آخر، أو بيان حكم.

٥- ذيَّلتُ مادة هذا البحث بفهرس للمصادر والمراجع.

* *

المبحث الأول

حديث: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْلَفُ، وَلا خَيْرَ فِيمَنْ لا يَأْلَفُ وَلا يُؤْلَفُ»

هذا الحديث ورد عن عددٍ من الصحابة ﷺ، فقد ورد:

- من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.
- ومن حديث جابر بن عبد الله ﷺ.
- ومن حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

أمَّا حديث عبد الله بن مسعود ﷺ، فمداره على أبي حازم الأعرج، واختلف عنه على أربعة أوجه:

أولاً: تخريج الوجه الأول:

رواية من رواه عن أبي حازم الأعرج، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ:

١- رواية أبي صخر حميد بن زياد:

أخرجها الإمام أحمد(١)، عن هارون بن معروف، ومن طريقه أخرجه الحاكم(٢).

وأخرجه البزار(٣)، من طريق أصبغ بن الفرج، وابن المقريء (٤)، من طريق يونس بن عبد الأعلى، والبيهقي(٥)، من طريق حرملة بن يحيى التجيبي،

---

(١) أحمد بن محمد، "مسند أحمد بن حنبل". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ) ١٥: ١٠٦ ، برقم: ٩١٩٨.

(٢) الحاكم، "المستدرك"١: ٢٥٠ ، كتاب الإيمان، برقم: ٥٩. وقد سقط من نسخ المستدرك: (أبو صالح السمان)، وانظر: إتحاف المهرة (١٤/٥٤١، برقم ١٨١٧٩).

(٣) أحمد بن عمرو البزار، "مسند البزار". تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٣٠هـ)١٥: ٣٤٩ ، برقم: ٨٩١٩.

(٤) محمد بن إبراهيم بن المقريء، "معجم ابن المقريء". تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ) ص ١٤١، برقم: ٣٩٧.

(٥) أحمد بن الحسين البيهقي، "شعب الإيمان". تحقيق: مختار أحمد الندوي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ) ١٠: ٤٤١ ، برقم: ٧٧٦٦.

وأبي الربيع بن سليمان بن داود، وعلقه الدارقطني عن أبي همام الوليد بن شجاع السكوني[١].

خمستهم (هارون، وأصبغ، ويونس، وحرملة، وسليمان)، عبد الله بن وهب، عن أبي صخر حميد بن زياد، وأسقط السكوني فيما رواه عن ابن وهب من إسناده: أبي صالح السمان.

٢- رواية خالد بن الوَضَّاح:

أخرجها القاضي أبي يعلى الفراء[٢]، من طريق خالد بن الوَضَّاح.

كلاهما (أبو صخر، وخالد)، عن أبي حازم الأعرج، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «**الْمُؤْمِنُ مَأْلَفٌ، وَلا خَيْرَ فِيمَنْ لا يَأْلَفُ، وَلا يُؤْلَفُ**».

ثانيًا: تخريج الوجه الثاني:

رواية من رواه عن أبي حازم الأعرج، عن سهل بن سعد الساعدي ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

١- رواية مصعب بن ثابت:

أخرجها أحمد[٣]، من طريق مصعب بن ثابت.

٢- رواية عمر بن صُهْبَان:

ذكرها ابن عدي عنه[٤]، ولم أقف عليها مسندة.

---

(١) علي بن عمر الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية". تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥هـ) ٨: ١٨٢ ، برقم: ١٤٩٨.

(٢) القاضي أبي يعلى الفراء، "جزء فيه ستة مجالس ". تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٥هـ) ص: ٩٥، برقم: ٨٠.

(٣) ابن حنبل، "المسند" ٣٧: ٤٩٢ ، برقم: ٢٢٨٤٠.

(٤) عبد الله بن عدي الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: د. مازن بن محمد السرساوي، (ط٣، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٩هـ) ٣: ٣٨٨، برقم: ٤٣٢.

كلاهما (مصعب، وابن صُهْبَان)، عن أبي حازم الأعرج، عن سهل بن سعد الساعدي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الْمُؤْمِنُ مَأْلَفَةٌ...**».

ثالثًا: تخريج الوجه الثالث:

رواية من رواه عن أبي حازم الأعرج، عن عون بن عبد الله، عن ابن مسعود ﷺ، موقوفًا.

١- رواية عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي:

أخرجها الطبراني[١]، من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكين، والبيهقي[٢]، من طريق جعفر بن عون، وأبو نعيم[٣]، من طريق علي بن عبد العزيز المرزبان.

ثلاثتهم (أبو نعيم، وجعفر، والمرزبان)، عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي.

٢- رواية عبد العزيز بن أبي حازم:

أخرجها أبو نعيم[٤]، من طريق عبد العزيز بن أبي حازم[٥].

كلاهما (المسعودي، وعبد العزيز)، عن أبي حازم، عن عون بن عبد الله، قال: قال عبد الله: «**إِنَّ الْمُؤْمِنَ مَأْلَفٌ، وَلا خَيْرَ فِيمَنْ لا يَأْلَفُ، وَلا يُؤْلَفُ**».

وأخرجه ابن أبي شيبة[٦]، من طريق سفيان الثوري، عن المسعودي، عن عون بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود ﷺ موقوفًا عليه، بمثله، فأسقط الثوري في روايته: أبا حازم الأعرج.

---

(١) سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ) ٩: ٢٠٠ ، برقم: ٨٩٧٦.

(٢) أحمد بن الحسين البيهقي، "شعب الإيمان". تحقيق: مختار أحمد الندوي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ) ١٠: ٤٤١ ، برقم: ٧٧٦٦.

(٣) أحمد بن عبد الله، أبو نعيم، "حلية الأولياء"، (ط١، دار السعادة، ١٤٠٩هـ)٤: ٢٥٤.

(٤) الذي يظهر أنَّه وقع سقط في حلية الأولياء، فقد سقط ابن مسعود من الإسناد، والذي يؤيد هذا الاستظهار أنَّ أبا نعيم ساق إسناده من طريق الطبراني، وفيه: ذكر عبد الله بن مسعود ﷺ.

(٥) أبو نعيم، "حلية الأولياء" ٤: ٢٥٤.

(٦) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، "المصنف". (ط١، بيروت: دار قرطبة، ١٤٢٧هـ)١٩: ١٦٦ ، كتاب الزهد، كلام ابن مسعود ﷺ، برقم: ٣٥٦٨٦.

رابعًا: تخريج الوجه الرابع:

رواية أسامة بن زيد الليثي، عن أبي حازم الأعرج، عن عون بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

أخرجها تمام[١]، من طريق أسامة بن زيد الليثي، عن أبي حازم الأعرج، به مرفوعًا بمثله.

*** دراسة الاختلاف، والنظر فيه:**

هذا الحديث مداره على أبي حازم الأعرج، واختلف عنه في إسناده على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أبو حازم الأعرج، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: حميد بن زياد، وخالد بن الوَضَّاح.

وحميد بن زياد، أبو صخر، ابن أبي المخارق، الخراط، ويقال هو حميد بن صخر، أبو مودود الخراط، وقيل: إنهما اثنان[٢]، مختلف فيه، فوثقه: ابن معين في قول[٣]، والدارقطني[٤]. وقال الإمام أحمد- في قول-:"ليس به بأس"[٥]. وقال ابن عدي: "صالح الحديث"؛ غير أنَّه أنكر عليه هذا الحديث[٦].

---

(١) تمام بن محمد البجلي، "الفوائد". تحقيق: حميد عبد المجيد السلفي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٢هـ) ١: ٣٧٠، برقم: ٩٤٤.

(٢) ابن حجر، "التقريب" ص: ٢١٧.

(٣) عثمان بن سعيد الدارمي، "تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة، ١٤٢٩هـ) ٢٠٧.

(٤) البرقاني، "سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني" ٦٥.

(٥) عبد الله بن أحمد بن حنبل، "كتاب العلل ومعرفة الرجال". تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، (ط٢، الرياض: دار القبس للنشر، ١٤٢٧هـ)٣: ٥٢.

(٦) ابن عدي، "الكامل" ٣:٣٨٩.

وفي مقابل هذه الأقوال ضعفه كل من: ابن معين[١]، وأحمد في قول[٢]. وقال النسائي: "ليس بالقوي"[٣]، وذكره العقيلي[٤]، والذهبي في الضعفاء[٥]، وتوسط الحافظ ابن حجر بين القولين، فذهب إلى أنَّه: "صدوق يهم"[٦].

ولَعَلَّهُ الأقربُ قول الحافظ ابن حجر جمعًا بين القولين، **واختلف على من دون حميد بن زياد، وهو عبد الله بن وهب:**

- فرواه عنه على هذا الوجه كلٌ من: هارون بن معروف البغدادي، وأصبغ بن الفرج المصري، ويونس بن عبد الأعلى المصري، وحرملة بن يحيى التجيبي المصري، وسليمان بن داود.
- وخالفهم: الوليد بن شجاع، فرواه عنه، عن أبي صخر، عن أبي حازم الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ، فأسقط من إسناده: أبا صالح السمان.

والوليد بن شجاع بن الوليد السكوني، أبو هَمَّام ابن أبي بدر الكوفي، ثقة[٧].

وكما هو ظاهر، فالمحفوظ عن عبد الله بن وهب هو الأول؛ لِعِدَّةِ قرائن:

الأولى: المعرفة بحديث الشيخ: فحرملة بن يحيى مقدمٌ على غيره من أصحاب ابن وهب، فقد كان أعلم الناس بابن وهب، نصَّ على ذلك غير واحد من

---

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٣: ٢٢٢.

(٢) محمد بن عمرو العقيلي، "كتاب الضعفاء"، تعليق: مازن بن محمد السرساوي، (ط١٢، الرياض: دار الرشد، ١٤٣٧هـ) ٢: ١٩٢.

(٣) النسائي، "الضعفاء والمتروكين" ص: ١٩٢.

(٤) العقيلي، "الضعفاء"٢: ١٩٢.

(٥) محمد بن أحمد الذهبي، "المغني في الضعفاء". تحقيق: نور الدين عتر، (قطر: إدارة إحياء التراث) ص: ١٩٤.

(٦) ابن حجر، "التقريب" ص: ٢١٧.

(٧) ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص ٦١٢.

النقاد؛ كابن معين[١]، والعقيلي[٢]، والحاكم[٣].

والثانية: الاختصاص: فحرملة بن يحيى راوية ابن وهب، وقد وصفه بلديه سعيد بن يونس المصري بأنَّه أروى الناس عن ابن وهب. فقال: "كان أملى الناس بما حدث ابن وهب"[٤]، كما وصفه بلديه الآخر أحمد بن صالح المصري بأنَّ عنده عن ابن وهب ما ليس عند غيره، وأنَّه قد أحاط بحديث ابن وهب كُلِّهِ[٥]، فحديث ابن وهب على كثرته، كله عند حرملة.

والثالثة: إتفاق البلدان: فأصبغ ويونس وحرملة هم من بلديّ ابن وهب، وبلدي الرَّجل أعرف وأعلم وأضبط لحديث شيخه من الغرباء. قال عبد الملك بن الماجشون: ما أخرجت مصر مثله – يعني أصبغ– قيل: ولا ابن القاسم؟ قال: ولا ابن القاسم[٦].

والرابعة: كثرة العدد: فرواة الأول أكثر عددًا، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

والخامسة: الحفظ والإتقان: فرواة الأول أحفظ وأتقن وأثبت من الوليد بن شجاع، وقد غمز بعضهم الوليد هذا. فقال العجلي: "رأيته يأخذ الحديث أخذًا

---

(١) العباس بن محمد الدوري. "تاريخ ابن معين". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٣٤هـ)٢: ٣٠٩.

(٢) العقيلي، "كتاب الضعفاء" ٢: ٣٠٣.

(٣) محمد بن عبد الله الحاكم، "المدخل إلى الصحيح". تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، (ط١، القاهرة: دار الإمام أحمد للنشر، ١٤٣٠هـ)٤: ١٢٧، برقم: ٢٦.

(٤) يوسف بن عبد الرحمن المزي، "تهذيب الكمال". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣١هـ) ٢: ٨٦ ، برقم: ١١٥٠.

(٥) ابن عدي، "الكامل"٤: ٢٣١.

(٦) مغلطاي بن قليج البكجري، "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد – وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، (ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ(٢: ٢٥٠.

رديئًا"[١]. وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق يكتب حديثه ، ولا يحتج به"[٢]، ووصفه الذهبي بأنَّه "حافظ يُغْرب"[٣]، وهذا من جملة غرائبه.

وهذا الوجه الذي ذكره: الوليد بن شجاع مع كونه غير محفوظ، ففيه علة ثانية: وهي أنَّ أبا حازم سلمة بن دينار لم يسمع من أبي هريرة ﷺ شيئًا، وقد نفى سماعه من أبي هريرة ﷺ غير واحد من النقاد؛ كالإمام أحمد[٤]، والعجلي[٥]، والدارقطني[٦]، والذهبي[٧]، وابن حجر[٨]، وقد تقدم في التخريج أنَّ بينهما واسطة، هو ذكوان السمان.

- وأمَّا متابعة خالد بن الوَضَّاح لحميد بن زياد على هذا الوجه، فلا يُعتدُّ بها؛ إذ إنَّ خالدًا هذا: "واهٍ"، قاله الذهبي[٩]، وقد أورد ابن الجوزي الحديث من طريق خالد الوَضَّاح في علله[١٠] إشارة منه إلى تناهي طريقه في الوهاء.

---

(١) أحمد بن عبد الله العجلي، "معرفة الثقات". تحقيق: عبد العليم البستوي، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ) ٢: ٣٤٢.

(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٩:٧.

(٣) الذهبي، "الكاشف" ٤: ٤٥٥.

(٤) ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٢٢:٢٤.

(٥) العجلي، "معرفة الثقات" ١: ٤٢٠.

(٦) الدارقطني، "العلل"١١: ١٧٦.

(٧) عمر بن علي بن الملقن، "محتصر استدراك الحافظ الذهبي". تحقيق: د. عبد الله بن محمد اللحيدان ود. سعد بن عبد الله آل حميد، (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤١١هـ) ١: ٥٣، برقم: ٥.

(٨) أحمد بن علي بن حجر، "فتح الباري بشرح صحيح البخاري". أعتنى به: نظر محمد الفاريابي، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٧هـ)٤: ٣٩٠.

(٩) محمد بن أحمد الذهبي، "تلخيص كتاب العلل المتناهية". تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ) ص: ٢٦٣.

(١٠) عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية". تحقيق: إرشاد الحق الأثري، (ط٢، باكستان: إدارة العلوم الأثرية، ١٤٠١هـ) ٢: ٢٥٧.

الوجه الثاني: أبو حازم الأعرج، عن سهل بن سعد الساعدي ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، الأسدي، وجمهور النقاد على تضعيفه، فقد ضعفه: ابن معين[١]، وأحمد[٢]، وأبو زرعة[٣]، وأبو حاتم الرازي[٤]، والنسائي[٥]، والدارقطني[٦]، وذكره العقيلي[٧]، وابن عدي في الضعفاء[٨]. وقال ابن حبان: "منكر الحديث، ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، فلمَّا كثر ذلك منه استحق مجانبة حديثه"[٩]. وقال الذهبي:" لُيِّن لغلطه"[١٠]. وقال الحافظ: "لين الحديث"[١١].

والذي يظهر – والله أعلم– أنَّ القول بأنَّه ضعيف هو الأقرب.

وتابعه على رواية هذا الوجه: عمر محمد بن صُهْبَان الأسلمي؛ غير أنَّ هذه المتابعة لا يُعتدُّ بها. قال ابن عدي:" عامة أحاديثه ما لا يتابعه الثقات عليه، والغلبة على حديثه المناكير"[١٢].

---

(١) ابن معين، "تاريخ ابن معين" ص: ٢٠٨.
(٢) ابن حنبل، "كتاب العلل" – رواية عبد الله – ٢: ٤٨٨.
(٣) سعيد بن عمرو البرذعي، "سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي" – وهو كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين– تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: مكتبة الفاروق الحديثة، ١٤٣٠هـ) ص: ٢٥٧.
(٤) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٨: ٣٠٤.
(٥) النسائي، "السنن"٨: ٩٠ ، برقم: ٤٩٧٨.
(٦) أحمد بن علي بن حجر. "تهذيب التهذيب". باعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٢٩هـ) ٤: ٨٣.
(٧) العقيلي"الضعفاء" ٦:٢٥.
(٨) ابن عدي، "الكامل"٩: ٥٧٧.
(٩) محمد بن حبان البستي. "كتاب المجروحين". تحقيق: محمد بن إنسان فرحات، (ط١، بيروت: دار اللؤلؤة، ١٤٣٩هـ)٢: ٤٢٦.
(١٠) الذهبي، "الكاشف" ٤: ٢٩٣.
(١١) ابن حجر، "التقريب" ص: ٥٦٢.
(١٢) ابن عدي، "الكامل" ٧: ٣١٨.

الوجه الثالث: أبو حازم الأعرج، عن عون بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود ﷺ موقوفًا .

ورواه عنه على هذا الوجه: عبد العزيز بن أبي حازم، وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي.

وعبد العزيز بن أبي حازم: سَلَمَة بنِ دينار المدني، صدوق فقيه(١)، وعبد الرحمن بن عبد الله بن عُتبة الهذلي، المسعودي، "صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه: أنَّ من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط"(٢)، **واختلف على المسعودي:**

- فرواه عنه على هذا الوجه: الفضل بن دُكَيْن الكوفي، مشهور بكنيته، وهو ثقة ثبت(٣).

قال عبد الله: سمعتُ أَبي يقول: "سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديماً، وأبو نعيم أيضاً، وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد"(٤).

- وخالفه: سفيان الثوري، فرواه عنه، عن عون بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود ﷺ موقوفًا.

وسفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة(٥)، وسماع الثوري من المسعودي كان قبل اختلاطه(٦).

والذي يظهر - والله أعلم - أنَّ الوجهين محفوظان عن المسعودي، وأنَّه يرويه تارة عن أبي حازم الأعرج، وتارة يرويه عن عون بن عبد الله، وأحاديث

---

(١) ابن حجر، "التقريب" ٣٨٨ .
(٢) المصدر السابق، ٣٧٦.
(٣) المصدر السابق ٤٧٥.
(٤) ابن حنبل، "العلل"١: ٣٢٥.
(٥) ابن حجر، "تقريب التهذيب" ٢٧٨.
(٦) عبد الرحيم بن الحسين العراقي، "التقييد والإيضاح". تحقيق: أسامة خياط، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٥هـ)٢: ١٤٣٧ ، و محمد بن أحمد بن الكيال، "الكواكب النيرات". تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، (ط٢، مكة المكرمة، المكتبة الأمدادية، ١٤٢٠هـ) ص: ٢٩٣.

المسعودي عن أهل بيته صحيحة؛ كعون بن عبد الله، والقاسم بن عبد الرحمن المسعودي، ومعن بن عبد الرحمن المسعودي، وهذا ما نصَّ عليه بعض النقاد؛ كابن معين[١]، وابن المديني[٢]، وأبي زرعة[٣]، وأبي حاتم[٤]، والدارقطني[٥].

الوجه الرابع: أبو حازم الأعرج، عن عون بن عبد الله، عن ابن مسعود ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: أسامة بن زيد الليثي، أبو زيد المدني، صدوق يَهِم[٦].

والذي يظهر أنَّ المحفوظ والأشبه بالصواب عن أبي حازم الأعرج هو الموقوف أعني – الوجه الثالث – وذلك لِعِدَّة قرائن:

الأولى: الحفظ والإتقان: فرواة الموقوف هم الأحفظ والأوثق في الجملة من المخالفين لهم.

والثانية: كثرة العدد: فرواة الموقوف هم أكثر عددًا، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

والثالثة: ترجيح الأئمة: وممن وقفت عليه: الدارقطني حيث قال: "والصحيح عن أبي حازم، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن ابن مسعود قوله"[٧].

والرابعة: رواية الراوي عن أهل بيته: فرواه عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، وهو أعلم بحديث أبيه من غيره؛ لقربه منه، وملازمته له في خاصة شأنه وعامته.

---

(١) العباس بن محمد الدُّوري، "التاريخ ليحيى بن معين"١: ٣٢٢.
(٢) الخطيب، "تاريخ بغداد"١١: ٤٨٠.
(٣) البرذعي، "سؤالات السلمي البرذعي لأبي زرعة" ص: ١٥١.
(٤) أبو حاتم، "كتاب العلل" ٥: ٣٤٧.
(٥) محمد بن الحسين السلمي، "سؤالات السلمي للدارقطني". تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد بن عبد الله الحميد، خالد بن عبد الرحمن الجريسي ، (ط١، ١٤٢٧هـ) ص: ٢٥٥.
(٦) المصدر السابق، ص: ١٣٧.
(٧) الدارقطني "العلل" ٥: ٢٣٢ ، برقم: ٨٤٢، و ٨:١٨٢، برقم: ١٤٩٨.

والخامسة: أنَّ بقية الأوجه لا تخلوا من علة أو أكثر:

فأمَّا الوجه الأول: فمنكر؛ إذ هو معلول بمخالفة حميد بن زياد بن أبي المخارق لرواية: الأوثق، والأكثر، فقد رواياه على خلاف روايته، مما يدلُّ على ضبطهما للحديث، وقد ساق له ابن عدي من مفاريده عِدَّة أحاديث استنكرها عليه. فقال بعد أن روى له ثلاثة أحاديث: "وإنما أنكرت عليه هذين الحديثين: «الْمُؤْمِنُ مَأْلَفٌ»، وفي القدرية[١] اللذين ذكرتهما"[٢].

وأمَّا الوجه الثاني: فمنكر؛ إذ هو معلول بعلتين:

الأولى: تفرد مصعب بن ثابت به، ومخالفته للأوثق، والأكثر عددًا، فكيف والمخالف لهم ضعيف؟.

قال الدارقطني: "تفرد به مصعب بن ثابت عنه"[٣]، وتقدم أنَّ ابن عدي ذكر أنَّ عمر بن صُهْبَان قد رواه على هذا الوجه النَّاسِ الذي رواه مصعب بن ثابت، ولعلَّ الدارقطني لم يعتد بمتابعة عمر بن صُهْبَان؛ إذ إنَّ كثيرًا من كبار النقاد نعتوه بأنَّه متروك الحديث. قال ابن معين: "لا يسوى حديثه فلسا"[٤]. وقال علي بن المديني: "كان ضعيفًا، لا يكتب حديثه، ليس بشيء"[٥]. وقال أحمد بن حنبل: "لم يكن بشيء، أدركته ولم أسمع منه"[٦]. وقال البخاري : منكر الحديث"[٧].

---

(١) يعني حديث: «لا تُجَالِسُوا الْقَدَرِيَّةَ».

(٢) ابن عدي، "الكامل" ٣: ٣٨٩.

(٣) محمد بن طاهر المقدسي، "كتاب أطراف الغرائب والأفراد". تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، (ط١، الرياض: دار التدمرية، ١٤٢٨هـ) ١: ٣٩٨.

(٤) الدوري، "التاريخ ليحيى بن معين" ١: ٢١٨، برقم: ١١٩٦.

(٥) عثمان بن محمد بن أبي شيبة، "سؤالات عثمان بن محمد بن أبي شيبة". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة، ١٤٢٧هـ) ٥٤.

(٦) ابن عدي، "الكامل" ٧: ٣١٤.

(٧) البخاري، "كتاب الضعفاء" ٩٦.

وقال أبو زرعة: "واهي الحديث"[١]. وقال أبو حاتم الرازي: "متروك الحديث"[٢]. وقال الدارقطني:" متروك"[٣].

و**الثانية:** ركوب مصعب بن ثابت الجادة؛ إذ جادة أبي حازم بن دينار في الغالب: سهل بن سعد الساعدي ﷺ، فانقلب على مصعبٍ إسنادُ الحديث، وركِبَ الجادة. قال الدارقطني: "وإنما مصعب وهم فيه، فسلك به المحجة السهلة عن أبي حازم، عن سهل بن سعد"[٤].

وأمَّا الوجه الرابع: فمنكر؛ إذ هو معلول بعلتين:

الأولى: مخالفة أسامة بن زيد للأوثق، والأكثر عددًا. قال ابن معين مرة: "أنكروا عليه أحاديث"[٥]. وقال عبد الله قلت له – يعني لأبيه–: "إنَّ أسامة حسن الحديث. قال: إنْ تدبرت حديثه، فستعرف النكرة فيها"[٦]، وهذا من منكراته.

والثانية: تفرد عبد اللطيف بن نباته اليحصبي به، ومثله لا يحتمل تفرده؛ لجهالة حاله، فقد روى عنه اثنان؛ لكن لم أجد فيه تصريحًا بتعديل.

---

(١) ابن أبي حاتم عبد الرحمن الرازي، "الجرح والتعديل". (ط١، حيدر أباد بالهند، بيروت: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، مصورة دار الكتب العلمية، ١٢٧١هـ) ٦: ١٣٢.

(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٦: ١١٦.

(٣) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" ٩: ٥٧.

(٤) علي بن عمر الدارقطني، "تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان". تحقيق: خليل ابن محمد العربي، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٤هـ) ص: ٢٦٥.

(٥) ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١: ١٠٨.

(٦) ابن حنبل، "العلل" ٢:٢٤.

* **الحكم على حديث ابن مسعود ﷺ من وجهه الراجح:**

الحديث من وجهه المحفوظ ضعيف؛ إذ هو مرسل، فإنَّ عون بن عبد الله لم يُدرك عبد الله بن مسعود، قاله غير واحد من النقاد؛ كالشافعي(١)، وأبي داود(٢)، والترمذي(٣)، والدارقطني(٤)، والبيهقي(٥)، والنووي(٦)، والمزي(٧)، والذهبي(٨)، والحافظ ابن حجر(٩).

وقد صحح هذا الحديث الإمام الحاكم، والشيخ الألباني(١٠).

فأمَّا الحاكم فإنَّه قال- عقب إخراجه- : "حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعلم له علَّة".

والجواب عن نفي الحاكم لِعِلَّة الحديث: أنَّ الطريق الذي أخرجه الحاكم في مستدركه منكر؛ إذ إنَّ أبا صخر حميد بن زياد قد خالف من هو أوثق منه فرفعه، والمحفوظ في الحديث وقفه.

---

(١) أحمد بن الحسين البيهقي، "السنن الكبير"، تحقيق: إسلام منصور عبد الحميد، (ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ) ٥: ٧٠٢، كتاب البيوع، باب اختلاف المتبايعين، برقم: ١٠٨٠٦.

(٢) أبو داود، "السنن"٢: ١٦٢ ، كتاب الصلاة، باب مقدار الركوع، برقم: ٨٨٦.

(٣) الترمذي، "الجامع الكبير" ٣: ١٢٢ ، أبواب البيوع، باب ما جاء إذا اختلف البيِّعان، برقم: ١٣١٦.

(٤) البرقاني، "سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني" ص: ١١٥.

(٥) البيهقي "السنن الكبير"٢: ١٩٤ ، كتاب الصلاة، باب القول في الركوع، برقم: ٢٥٥٧.

(٦) يحيى بن شرف النووي، "تهذيب الأسماء واللغات". تحقيق: علي محمد معوض، (ط١، بيروت: دار النفائس، ١٤٠٥هـ) ص:٥٠٣.

(٧) المزي، "تهذيب الكمال"٥: ٥١١.

(٨) الذهبي، "سير أعلام النبلاء" ٥: ١٠٤.

(٩) ابن حجر، "فتح الباري" ١٧: ٥٠٨ و "إتحاف المهرة"١٤: ٥٤١ ، برقم: ١٨١٧٩.

(١٠) محمد ناصر الدين الألباني، "سلسلة الأحاديث الصحيحة". (ط١، الرياض: مكتبة المعارف للنشر، ١٤١٥) ١ :٧٨٤، برقم: ٤٢٥.

وأمَّا الجواب عن تصحيح الشيخ الألباني للحديث، فسيكون في عِدَّةِ نقاط:

أولاً: ساق الشيخ الألباني – رحمه الله – طريق مصعب بن ثابت، ثمَّ ذكر أنَّه خولف في إسناده، خالفه: خالد الوضَّاح، وصنيعه يُشعر بأنَّ من خالف مصعب بن ثابت طريقه هو المحفوظ.

ثانيًا: ذكر أنَّ خالد الوضَّاح – المخالف لمصعب بن ثابت– لم يجد من ترجمه.

وقد ذكرت أنَّ الذهبي نصَّ على أنَّه "واهٍ"، وأنَّ ابن الجوزي ذكر طريق خالد في علله المتناهية، إشارة منه إلى وهاء هذا الطريق.

ثالثًا: ذكر أنَّ خالد الوضَّاح لم يتفرد به؛ بل هو متابع على روايته، فقد تابعه: أبو صخر حميد بن زياد، ولم يبين حال أبي صخر حميد بن زياد؛ بل حكم بهذه المتابعة على رجال الحديث فقال: "وكلهم من رجال مسلم، فهو صحيح على شرطه".

وتقدم أنَّ طريق حميد بن زياد هذا غير محفوظ؛ لمخالفته للأوثق والأكثر، وتقدَّم أيضًا أنَّ ابن عدي نصَّ على أنَّ هذا الطريق من مناكير أبي صخر حميد بن زياد.

رابعًا: ذكر الشيخ أنَّه وجد طريقًا آخر لحديث أبي هريرة ﷺ، ثم ساق طرفًا منه وأتبعه بقوله: "رجاله موثقون، غير أبي الحسين هذا قال الخطيب: وفي رواياته نكرة"!!.

ولم يذكر الشيخ حال شيخ أبي الحسن محمد بن العباس الفقيه وهو: محمد ابن عثمان بن أبي شيبة، فقد تواردَ على تكذيبه تسعة من الرواة، ذكر الذهبي منهم: عبد الله بن أحمد بن حنبل، وابن خراش[1]، ونقل ابن عقدة غيرهما

---

(١) محمد بن أحمد الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرين، (ط١، دمشق: الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ) ٤: ٢٠٢، برقم: ٧٤٧٨.

وسماهم[١]. وقال الدارقطني: "كان يقال أخذ كتاب أبي أنس، وكتب منه، فحدَّث"[٢]، ومرة قال: "ضعيف"[٣]، ومع تكذيب من كذَّبه إلا أنَّه من الرواة الذين اختلفت أقوال النقاد فيهم، ولم أقف على من نصَّ على توثيقه غير صالح جزرة[٤]، ومن النقاد من مشاه؛ كعبْدان بن أحمد[٥]، ومسلمة بن القاسم[٦]، وابن عدي[٧]، فقد قالوا عنه: "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في ثقاته[٨].

ومع تكذيب من كذبه يصعب تمشيته، فضلاً عن توثيقه. قال البرقاني: "لم أزل أسمعهم يذكرون أنَّه مقدوح فيه"[٩].

وعليه فيمكن حصر الجواب عن تصحيح الشيخ الألباني في ثلاثة أمور:

أولاً: أنَّ الشيخ لم يجمع طرق الحديث على جهة الاستيعاب، وإنَّما اقتصر على بعضها، فلم أجد للطريق المحفوظ عند الشيخ – رحمه الله– ذِكْر، وفي مثل هذا الحال لا يتبين الخطأ. قال ابن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[١٠].

---

(١) أحمد بن علي بن حجر، "لسان الميزان". تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٢هـ) ٧: ٣٤٢، برقم: ٧١٥٨.

(٢) حمزة بن يوسف السهمي، "سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ) ٩٨، برقم: ٥٨.

(٣) محمد بن عبد الله الحاكم، "سؤالات أبي عبد الله الحاكم للدارقطني". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة، ١٤٢٧هـ) ٩٦، برقم: ١٧٤.

(٤) الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٤: ٢٠٢، برقم: ٧٤٧٨.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) ابن عدي، "الكامل"٩: ٤٣٣ ، برقم: ١٧٨٨.

(٨) ابن حبان، "الثقات" ٩: ١٥٥، برقم: ١٥٧٤٣.

(٩) ابن حجر، "لسان الميزان" ٧: ٣٤٢، برقم: ٧١٥٨.

(١٠) أحمد بن علي الخطيب، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". تحقيق: د. محمود الطحان، (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، بدون تاريخ طباعة) ٢: ٢١٢، برقم: ١٦٤١.

ثانيًا: لم يراع الشيخ الاختلاف على أبي حازم الأعرج، ولم يتعرض له. قال الحافظ ابن حجر:" فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"[1].

وثالثًا: التقوية والشد بالطرق الواهية لحديث أبي هريرة ﷺ، مع أنَّه غير محفوظ أصلاً.

* *

(١) أحمد بن علي بن حجر، "النكت على كتاب ابن الصلاح". تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ) ٢: ٧١١.

المبحث الثاني

تخريج حديث جابر بن عبد الله ﷺ

أخرجه الطبراني من طريق علي بن بهرام، عن عبد الملك بن أبي كريمة، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر قال: قال رسول ﷺ «**الْمُؤْمِنُ يَأْلَفُ وَيُؤْلَفُ، وَلا خَيْرَ فِيمَنْ لا يَأْلَفُ، وَلا يُؤْلَفُ، وَخَيْرُ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ**»(١).

وإسناده ضعيف؛ لعلتين:

الأولى: جهالة حال على بن بهرام، فقد روى عنه جماعة؛ لكن لم أجد فيه تصريحًا بتعديل.

والثانية: تفرد عبد الملك بن أبي كريمة الأنصاري به، وهو صدوق(٢)، وقد تفرد به من بين أصحاب ابن جريج على كثرتهم، وفيهم حفاظ ثقات ملازمون له؛ كحجَّاج بن محمد المصيصي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وهشام بن سليمان(٣)، ويحيى بن سعيد القطان، والضحاك بن مخلد، وروح بن عبادة، وغيرهم، فأين أصحاب ابن جريج عن هذا الحديث على كثرتهم، فلو كان ثابتًا لحدَّثَ به هؤلاء.

قال الطبراني عقب إخراجه: "لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا عبد الملك بن أبي كريمة، تفرد به علي بن بهرام"، فمثل هذه التفردات يستنكرها الأئمة، فمثل تفرد ابن أبي كريمة عن ابن جريج لا يُحتمل:

فكيف وهو صدوق؟.

فكيف وهو ليس هو من المقدمين في ابن جريج ؟.

---

(١) سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الأوسط". تحقيق: طارق عوض الله و عبد المحسن الحسيني، (ط١، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ)٦: ٥٨ ، برقم: ٥٧٨٧.

(٢) ابن حجر، "تقريب التهذيب" ٣٩٦.

(٣) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، "شرح علل الترمذي لابن رجب". تحقيق: نور الدين عتر، (ط١، الرياض: دار العطاء، ١٤٢١هـ) ٢: ٤٩١.

ثمَّ إنَّه قليل الرواية جدًا عنه، فقد تتبعت مروياته عن ابن جريج فلم أقف له إلا على أربعة أحاديث، وكثرة الرواية عن الشيخ يُستدلُّ بها على أنَّ له مزيد عناية واختصاص.

ولم أُعل الحديث بعنعنة عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج؛ لأنَّ حديثه عن عطاء لا يشترط فيه تصريحه بالسماع، فقد أسند عنه ابن أبي خيثمة أنَّه قال: "إذا قلت: قال عطاء، فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت"(١)، وقد أكثر ابن جريج عنه، وطالت ملازمته له، فقال: "اختلفت إلى عطاء ثمان عشرة سنة"(٢).

وقد جاء الحديث عن جابر ﷺ من طريقين غير طريق علي بن بهرام:

أخرجه الخِلَعي ومن طريقه ابن عساكر(٣)، من طريق عمرو بن بكر السَّكْسَكي، وابن عدي(٤)، من طريق ميسرة بن عبد ربِّه.

كلاهما (السَّكْسَكي، وميسرة)، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر قال: قال رسول ﷺ «الْمُؤْمِنُ آلِفٌ مَأْلُوفٌ ...».

فأمَّا طريق عمرو بن بكر السَّكْسَكي إسناده ضعيف جدًا؛ لعلتين فيه:

الأولى: شدة ضعف عمرو بن بكر السَّكْسَكي، قال الذهبي: "واهٍ"(٥). وقال الحافظ ابن حجر:" متروك الحديث"(٦).

والثانية: أنَّ السَّكْسَكي هذا متكلمٌ في روايته عن ابن جريج، فقد روى عنه مناكير. قال ابن حبان: "يروي عن إبراهيم بن أبي عَبْلَة، وابن جريج وغيرهما من

---

(١) أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، "التاريخ الكبير". تحقيق: عادل بن سعد و أيمن شعبان، (ط١، الكويت: غراس للنشر، ١٤٢٥هـ) ١٥٢، برقم: ٢٩٨.

(٢) علي بن الحسن بن عساكر، "تاريخ دمشق". تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي ، (ط١، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،١٤١٥هـ)٣٩٣/٤٠.

(٣) المصدر السابق، ٨: ٤٠٤.

(٤) ابن عدي، "الكامل"١٠: ٣٣.

(٥) محمد بن أحمد الذهبي، "الكاشف". تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب (ط٢، جدة، المدينة، دار المنهاج ودار اليسر، ١٤٣٠هـ)٣: ٥٠٦.

(٦) ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص ٤٩٩.

الثقات الأوابد والطامات التي لا يشك من هذا الشأن صناعته أنها معمولة أو مقلوبة، لا يحل الاحتجاج به"[١]، وقد ذكر له هذا الحديث في مناكيره. وقال ابن عدي: "ولعمرو بن بكر هذا أحاديث مناكير عن الثقات: ابن جريج وغيره"[٢]. وقال الدارقطني: "غريب من حديث ابن جريج عنه، تفرد به عمرو بن بكر السَّكْسَكي عنه"[٣]. وقال الذهبي: "عن ابن جريج واه...أحاديثه شبه موضوعه"[٤]، وذكر له هذا الحديث في مناكيره.

وأمَّا طريق ميسرة بن عبد ربِّه فموضوع؛ إذ إنَّ ميسرة هذا يرمى بوضع الحديث، وقد أقرَّ على نفسه بذلك. قال البخاري: "يرمى بالكذب"[٥]. وقال أبو زرعة الرازي: "وكان يضع الحديث وضعًا، قد وضع في فضائل قزوين نحو أربعين حديثًا، كان يقول إنى أحتسب في ذلك"[٦]. وقال أبو داود: "أقرَّ بوضع الحديث"[٧]. وقال أبو حاتم الرازي: "كان يرمى بالكذب، وكان يفتعل الحديث، روى في فضل قزوين، والثغور بالكذب"[٨]. وقال ابن حبان:" كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويضع المعضلات على الثقات في الحث على الخير، والزجر عن الشر"[٩].

---

(١) ابن حبان. "كتاب المجروحين" ٢: ٦.
(٢) ابن عدي ، "الكامل"٧: ٦١٤.
(٣) ابن طاهر ، "كتاب أطراف الغرائب والأفراد"١: ٣١٠.
(٤) الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"٣: ٢٥٦.
(٥) محمد بن إسماعيل البخاري، "كتاب الضعفاء". تحقيق: أحمد بن إبراهيم أبي العينين، (ط١، مصر: مكتبة ابن عباس، ١٤٢٦هـ) ١٢٨، برقم: ٣٧١.
(٦) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٨: ٢٥٤.
(٧) أبو عبيد الآجري، "سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني". تحقيق: د. عبد العليم ابن عبد العظيم البستوي، (ط١، مكة المكرمة- بيروت: مكتبة الاستقامة - ومؤسسة الريان، ١٤١٨هـ)٢: ١٩٣.
(٨) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٨: ٢٥٤.
(٩) ابن حبان، "كتاب المجروحين" ٢: ٣٩٩.

المبحث الثالث

تخريج حديث أبي سعيد الخدري ﷺ

قال الطبراني: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الأَشْعَثِ قَالَ: نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ: نا يَعْقُوبُ بْنُ أَبِي عَبَّادٍ الْقَلْزُمِيُّ قَالَ: نا مُحَمَّدُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحَاسِنُهُمْ أَخْلاقًا، الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ لا يَأْلَفُ وَلا يُؤْلَفُ»(١).

وإسناده منكر؛ لعلتين فيه:

الأولى: تفرد محمد بن عيينة الهلالي به، ومثله لا يحتمل تفرده عن محمد ابن عمرو الليثي:

إذ هو من المصيصة، فأين أهل المدينة عن هذا الحديث حتى يتفرد به الغريب عنهم، وهو قليل الرواية جدًا عن محمد بن عمرو.

ولأنَّ محمد بن عيينة هذا ممن اُختلف في حاله، فوثقه العجلي، وذكره ابن حبان في ثقاته(٢). وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق له أوهام"(٣).

وفي مقابل هذا التوثيق قال أبو حاتم: "لا يحتج به، له مناكير"(٤). وقال أبو نعيم وقد ذكر سفيان بن عيينة وإخوته: "سفيان بن عيينة الحنطة اللازورديَّة، وسائر القوم شعير البَطِّ"(٥)، وكأنَّه يُكني بأنَّ إخوة سفيان بن عيينة حديثهم قريب

---

(١) الطبراني، "المعجم الأوسط" ٤: ٣٥٦، برقم : ٤٤٢٢.

(٢) ابن حبان، "الثقات" ٧: ٤١٦.

(٣) ابن حجر، "تقريب التهذيب" ٥٣١.

(٤) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٨: ٤٢.

(٥) محمد بن عثمان بن أبي شيبة، "مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة، ١٤٣٠هـ) ٦٩.

من بعض، وأنَّ حديثهم فيه الوهم والخطأ، وقد ذكر الذهبي محمد بن عيينة في ديوانه[١].

وجرحُ أبي حاتم لمحمد بن عيينة جاء مُفسرًا، وأنَّ في حديثه مناكير، وهذا ما جعل الذهبي يدخله في ديوان الضعفاء والمتروكين، ويقتصر على قول أبي حاتم دون غيره، ونقل الناقد حكمًا لناقد قبله وسكوته عليه، الذي يظهر منه أنَّه يقول به ويعتمده، كما هو صنيع الذهبي في بعض كتبه؛ كالكاشف، وديوان الضعفاء والمتروكين، فإنَّه يذكر فيها بعض الرواة، ويقتصر على حكم غيره فيه.

والثانية: تفرد محمد بن عمرو بن علقمة الليثي به، ومثله لا يحتمل تفرده، وهو من الرواة الذين اختلفت أقوال النقاد فيهم:

فوثقه مرةً كلٌ من: ابن معين [٢]، والنسائي[٣]، وأطلق القول بتوثيقه: علي بن المديني[٤]، ومحمد بن يحيى الذهلي[٥]، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: "كان يخطيء"[٦].

وفي مقابل هذا التوثيق تكلم فيه جماعة منهم: الإمام مالك ويحيى بن سعيد القطان، فقد غمزاه[٧]، فقد سأل علي بن المديني يحيى بن سعيد عن محمد بن

---

(١) الذهبي، "ديوان الضعفاء والمتروكين" ٢: ٣٠٥.

(٢) يزيد بن الهيثم بن طهمان، "من كلام أبي زكريا يحيى بن معين". تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، (ط١، دمشق– بيروت: دار المأمون للتراث، بدون تاريخ للطبعة) ٣٤.

(٣) يوسف بن عبد الرحمن المزي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ) ٦: ٤٦٠.

(٤) محمد بن عثمان بن أبي شيبة، "سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني". تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر، (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ) ٩٤.

(٥) محمد بن عبد الله الحاكم، "المدخل إلى الصحيح". ٤: ١٠٠، برقم: ٢.

(٦) محمد بن حبان البستي، "كتاب الثقات". (ط١، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٤٠١هـ) ٧: ٣٧٧.

(٧) محمد بن عبد الله الحاكم، "المدخل إلى الصحيح". ٤: ١٠٠.

عمرو قال: "ليس ممن تريد... قال – يحيى يعني القطان–: وسألت مالكًا عنه، فقال فيه نحوًا مما قلت لك"[١]، ومالك أعلم به أكثر من غيره؛ إذ هو من شيوخه، وقال ابن معين مرة: "ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان محمد بن عمرو يحدَّثُ مرة عن أبي سلمة بالشيء رأيه، ثمَّ يحدَّث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة"[٢]، وقال ابن سعد: "يُستضعف"[٣]، وقال الإمام أحمد: "مضطرب الحديث"[٤]، وقال أيضًا: "ربما رفع أحاديث يوقفها غيره، وهذا من قبله"[٥]، وقال أيضًا: "كان محمد بن عمرو يحدَّث بأحاديث فيرسلها، ويسندها لأقوام آخرين"[٦]، وضعفه الدارقطني[٧]، وذكره العقيلي في ضعفائه[٨]، والذهبي في الديوان[٩].

وتوسط فيه جماعة منهم: عبد الله بن المبارك حيث قال: "لم يكن به بأس"[١٠]. وقال يعقوب بن شيبة: "وسط، وإلى الضعف ما هو"[١١]. وقال أبو

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٨: ٣١.
(٢) أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، "التاريخ الكبير" ٤٣٠.
(٣) ابن حجر. "تهذيب التهذيب" ٣: ٦٦٣.
(٤) إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، "مسائل الإمام أحمد بن حنبل". أعدها للنشر: أحمد بن سالم المصري، (ط١، مصر: دار المودة_ ودار التأصيل، بدون تاريخ طباعة) ٤٧٨.
(٥) أحمد بن محمد المرْوَذيّ، "العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد". تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (ط١، القاهرة، دار الإمام أحمد، ١٤٢٧هـ) ٦٥.
(٦) إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، "مسائل الإمام أحمد بن حنبل" ٤٧٦.
(٧) علي بن عمر الدارقطني، "سنن الدراقطني". تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ) ٥: ١٧٥، برقم ٤١٥٩.
(٨) محمد بن عمرو العقيلي، "كتاب الضعفاء". تحقيق: د. مازن بن محمد السرساوي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٧هـ) ٥: ٤٣٩.
(٩) محمد بن أحمد الذهبي، "ديوان الضعفاء والمتروكين". تحقيق: محمد سيد الأزهري، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٨هـ) ٢: ٣٠٣.
(١٠) أحمد بن علي بن حجر. "تهذيب التهذيب" ٣: ٦٦٣.
(١١) المصدر السابق، ٣: ٦٦٣.

حاتم الرازي: "صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ"(١). وقال النسائي مرة:" ليس به بأس"(٢). وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق له أوهام"(٣).

وخلاصة القول فيه: الذي ظهر لي من خلال الأقوال السابقة في بيان حاله: أنَّه صدوق يخطيء، متكلم في روايته عن أبي سلمة بن عبد الرحمن خاصة، وهو ممن يقصر في الإسناد.

وفي ظني أنَّ هذا الحكم الذي صدرته في محمد بن عمرو الليثي يجمع أطراف الأقوال التي قيل فيه، وقد جاء جرح ابن معين والإمام أحمد بن حنبل في محمد بن عمرو مفسرًا:

فيفهم من جرح ابن معين أنَّ حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن خاصة متكلمٌ فيه، وهذا الحديث هو من روايته عن أبي سلمة بن عبد الرحمن.

ويفهم من جرح الإمام أحمد أنَّ الأحاديث التي يقع اختلاف في رفعها ووقفها، أو في وصلها وأرسالها، فربما كان الحمل فيها من قبل محمد بن عمرو؛ إذ هو ممن يقصر في الإسناد.

فتفرد محمد بن عمرو به من بين أبي أصحاب أبي سلمة بن عبد الرحمن يُعِلُّ الحديث، وخاصة أنَّ حديثه عن أبي سلمة متكلم فيه، فأين الثقات الأثبات من أصحاب أبي سلمة عن هذا الحديث؛ كمحمد بن شهاب الزهري، ويحيى بن أبي كثير وغيرهم، فلو كان ثابتًا لحدَّث به هؤلاء.

---

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"٨: ٣٠.
(٢) المزي، "تهذيب الكمال" ٦: ٤٦٠.
(٣) ابن حجر، "تقريب التهذيب" ٥٣٠.

الخاتمة

تمَّ بحمد الله جمع الأحاديث التي في الباب، فله الحمد على الإعانة، وأسأله التوفيق والسداد، والهداية والرشاد، وقد ظهر لي من خلال دراسة أحاديث الباب النتائج التالية:

١- بلغ عدد أحاديث الدراسة ثلاثة أحاديث.

٢- حديث عبد الله بن مسعود ﷺ، ولا يصحُّ موصولاً؛ بل المحفوظ فيه الإرسال.

٣- حديث جابر ﷺ جاء من ثلاثة طرق: أحدهما ضعيف، والآخر: ضعيف جدًا، والثالث: موضوع.

٤- حديث أبي سعيد الخدري ﷺ إسناده منكر.

٥- أحاديث الباب كثير من طرقها أخرجها أصحاب الكتب التي قصد أصحابها جمع الغرائب والأفراد، وكثير من الأحاديث التي فيها هي مظنة المناكير؛ كـ(المعجم الأوسط)، و(كتاب أطراف الغرائب والأفراد)، لابن طاهر على كتاب الأفراد للدارقطني.

وأيضًا أخرجها أصحاب الكتب التي قصد مؤلفوها ما انتقد على الراوي مما أُنكر من حديثه؛ كـ (كتاب المجروحين)، لابن حبان، وكتاب (الكامل)، لابن عدي.

التوصيات:

١- الاهتمام بجمع الأحاديث التي تتعدد طرقها، وتتشعب رواياتها، وخاصة عند وجود الحاجة إليها.

٢- الاهتمام بالمصنفات التي صنفت في الأحاديث المشتهرة على الألسنة بإعادة تخريج أحاديثها، ودراستها، والحكم عليها؛ لشدة الحاجة إليها، وخاصة مع انتشار الأحاديث الواهية، والضعيفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وكثير من الأحاديث قد تضمنتها تلك المصنفات.

٣- الأحاديث التي يكثر الاختلاف على رواتها لو أدرجت في الدراسات المنهجية في مرحلة الماجستير، والدكتوراه لكانت خير مثال تطبيقي للدراسة النظرية.

**

ثبت المصادر والمراجع

١. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن الرازي، "الجرح والتعديل". (ط١، حيدر أباد بالهند، بيروت: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، مصورة دار الكتب العلمية، ١٢٧١هـ).

٢. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن الرازي، "كتاب العلل"، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، (ط١، الرياض: مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ).

٣. ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد، "التاريخ الكبير". تحقيق: عادل بن سعد وأيمن شعبان، (ط١، الكويت: غراس للنشر، ١٤٢٥هـ).

٤. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، "المصنف لابن أبي شيبة". تحقيق: محمد عوَّامة، (ط١، بيروت: دار قرطبة، ١٤٢٧هـ).

٥. ابن أبي شيبة، عثمان بن محمد، "سؤالات عثمان بن محمد بن أبي شيبة". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة، ١٤٢٧هـ).

٦. ابن أبي شيبة، محمد بن عثمان، "سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني". تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر، (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ).

٧. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية". تحقيق: إرشاد الحق الأثري، (ط٢، باكستان: إدارة العلوم الأثرية، ١٤٠١هـ).

٨. ابن الكيال، محمد بن أحمد، "الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات". تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، (ط٢، مكة المكرمة، المكتبة الأمدادية، ١٤٢٠هـ).

٩. ابن المقريء، محمد بن إبراهيم، "معجم ابن المقريء". تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ).
١٠. ابن حبان، محمد بن حبان، "الثقات". (ط١، الهند: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ١٣٩٣هـ).
١١. ابن حبان، محمد بن حبان، "كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين". تحقيق: محمد بن إنسان فرحات، (ط١، بيروت: دار اللؤلؤة، ١٤٣٩هـ).
١٢. ابن حجر، أحمد بن علي، "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة"، تحقيق: د. زهير بن ناصر الناصر، وآخرين، (ط١، المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالتعاون مع مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ١٤١٥هـ).
١٣. ابن حجر، أحمد بن علي، "النكت على كتاب ابن الصلاح". تحقيق: د. ربيع ابن هادي المدخلي، (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ).
١٤. ابن حجر، أحمد بن علي، "تقريب التهذيب". تحقيق: محمد عوامة، (ط٢، المدينة، بيروت: دار اليسر، ودار قرطبة، ١٤٣٠هـ).
١٥. ابن حجر، أحمد بن علي، "تهذيب التهذيب". باعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٢٩هـ).
١٦. ابن حجر، أحمد بن علي، "فتح الباري بشرح صحيح البخاري". أعتنى به: نظر محمد الفاريابي، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٧هـ).
١٧. ابن حجر، أحمد بن علي، "لسان الميزان". تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٢هـ).

١٨. ابن حنبل، أحمد بن محمد، "مسند أحمد بن حنبل". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ).
١٩. ابن حنبل، عبد الله بن أحمد، "كتاب العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل". تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (ط٢، الرياض: دار القبس، ١٤٢٧هـ).
٢٠. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، "شرح علل الترمذي لابن رجب". تحقيق: نور الدين عتر، (ط١، الرياض: دار العطاء، ١٤٢١هـ).
٢١. ابن طهمان، يزيد بن الهيثم، "من كلام أبي زكريا يحيى بن معين". تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، (ط١، دمشق _ بيروت: دار المأمون للتراث، بدون تاريخ للطبعة).
٢٢. ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: مازن ابن محمد السرساوي، (ط٣، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٩هـ).
٢٣. ابن عساكر، علي بن الحسن، "تاريخ دمشق". تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، (ط١، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ).
٢٤. ابن معين، يحيى بن معين، "تاريخ ابن معين – رواية الدوري". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٣٤هـ).
٢٥. أبو داود، سليمان بن الأشعث، "كتاب السنن". تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، (ط١، دمشق: الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ).
٢٦. أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"، (ط١، دار السعادة، ١٤٠٩هـ).
٢٧. الآجري، أبو عبيد، "سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني". تحقيق: د. عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، (ط١، مكة المكرمة– بيروت: مكتبة الاستقامة – ومؤسسة الريان، ١٤١٨هـ) ٢:١٩٣، برقم: ١٥٧٢.

٢٨. أحمد بن محمد المرْوَذيّ، "العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد". تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (ط١، القاهرة، دار الإمام أحمد، ١٤٢٧هـ).
٢٩. الألباني، محمد ناصر الدين، "سلسلة الأحاديث الصحيحة". (ط١، الرياض: مكتبة المعارف للنشر، ١٤١٥).
٣٠. البجلي، تمام بن محمد، "الفوائد"، لتمام الرازي. تحقيق: حميد عبد المجيد السلفي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٢هـ).
٣١. البخاري، محمد بن إسماعيل، "كتاب الضعفاء". تحقيق: أحمد بن إبراهيم أبي العينين، (ط١، مصر: مكتبة ابن عباس، ١٤٢٦هـ).
٣٢. البرذعي، سعيد بن عمرو، "سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، وهو كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: مكتبة الفاروق الحديثة، ١٤٣٠هـ).
٣٣. البرقاني، أحمد بن محمد، "سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ).
٣٤. البزار، أحمد بن عمرو، "مسند البزار – المنشور باسم البحر الزخار". تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٣٠هـ).
٣٥. البكجري، مغلطاي بن قليج، "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد – وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، (ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ) .
٣٦. البيهقي، أحمد بن الحسين، "السنن الكبير"، تحقيق: إسلام منصور عبد الحميد، (ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ).
٣٧. البيهقي، أحمد بن الحسين، "شعب الإيمان". تحقيق: مختار أحمد الندوي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ).

٣٨. الترمذي، محمد بن عيسى، "الجامع الكبير – سنن الترمذي". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، (ط١، دمشق: دار الرسالة، ١٤٣٠هـ).
٣٩. الحاكم، محمد بن عبد الله، "المدخل إلى الصحيح". تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، (ط١، القاهرة: دار الإمام أحمد للنشر، ١٤٣٠هـ).
٤٠. الحاكم، محمد بن عبد الله، "المستدرك على الصحيحين". تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، (ط١، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ).
٤١. الحاكم، محمد بن عبد الله، "سؤالات أبي عبد الله الحاكم النيسابوري للإمام أبي الحسن الدارقطني". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثية للطباعة، ١٤٢٧هـ).
٤٢. الخطيب، أحمد بن علي، "تاريخ بغداد". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ).
٤٣. الدارقطني، علي بن عمر، "العلل الواردة في الأحاديث المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر". تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، (ط١، الرياض: دار طيبة، ٤٠٥هـ)، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، (ط١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٧هـ).
٤٤. الدارقطني، علي بن عمر، "تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان". تحقيق: خليل بن محمد العربي، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٤هـ).
٤٥. الدارمي، عثمان بن سعيد، "عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى ابن معين في تجريح الرواة وتعديلهم". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة، ١٤٢٩هـ).
٤٦. الذهبي، محمد بن أحمد، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة". تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب (ط٢، جدة، المدينة، دار المنهاج ودار اليسر، ١٤٣٠هـ).

٤٧. الذهبي، محمد بن أحمد، "المغني في الضعفاء". تحقيق: نور الدين عتر، (قطر، إدارة إحياء التراث).
٤٨. الذهبي، محمد بن أحمد، "تلخيص كتاب العلل المتناهية". تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ).
٤٩. الذهبي، محمد بن أحمد، "سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).
٥٠. الذهبي، محمد بن أحمد، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرين، (ط١، دمشق: الرسالة العالمية،١٤٣٠هـ).
٥١. الزركشي، محمد بن عبد الله، "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة". تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ).
٥٢. الزيلعي، محمد بن عبد الله، "تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف". اعتنى به: سلطان بن فهد الطبيشي، (ط١، الرياض: دار ابن خزيمة، ١٤١٤هـ).
٥٣. السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، "طبقات الشافعية الكبرى". تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، (ط٢، مصر: هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ).
٥٤. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، "المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة". تحقيق: فريق من الباحثين، (ط١، المدينة المنورة – دمشق: مكتبة الميمنة، ١٤٣٩هـ).
٥٥. السلمي، محمد بن الحسين. "سؤالات السلمي للدارقطني". تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد بن عبد الله الحميد، خالد بن عبدالرحمن الجريسي ، (ط١، ١٤٢٧هـ).

٥٦. السهمي، حمزة بن يوسف، "سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للإمام أبي الحسن الدارقطني". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ)

٥٧. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة". تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، (ط١، جامعة الملك سعود بالرياض: عمادة شؤون المكتبات).

٥٨. الطبراني، سليمان بن أحمد، "المعجم الأوسط"، تحقيق: طارق بن عوض الله ابن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (ط١، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ).

٥٩. الطبراني، سليمان بن أحمد، "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ).

٦٠. العجلوني، إسماعيل بن محمد، " كشف الخفاء ومزيل الإلباس"، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن هنداوي، (ط١، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ).

٦١. العجلي، أحمد بن عبد الله، "معرفة الثقات". تحقيق: عبد العليم البستوي، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ).

٦٢. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح". تحقيق: أسامة بن عبد الله خياط، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٥هـ).

٦٣. العقيلي، محمد بن عمرو، "كتاب الضعفاء"، تعليق: مازن بن محمد السرساوي، (ط١٢، الرياض: دار الرشد، ١٤٣٧هـ).

٦٤. الفراء، أبي يعلى القاضي، "جزء فيه ستة مجالس من أمالي شيخ الحنابلة القاضي أبي يعلى الفراء". تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٥هـ).

٦٥. محمد بن عثمان بن أبي شيبة، "مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة، ١٤٣٠هـ)

٦٦. المزي، يوسف بن عبد الرحمن، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣١هـ).

٦٧. المقدسي، محمد بن طاهر، "كتاب أطراف الغرائب والأفراد". تحقيق: جابر ابن عبد الله السريع، (ط١، الرياض: دار التدمرية، ١٤٢٨هـ).

٦٨. النسائي، أحمد بن شعيب، "الضعفاء والمتروكون". تحقيق: وليد متولي محمد، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣١هـ).

٦٩. النسائي، أحمد بن شعيب، "المجتبى من السنن" – السنن الصغرى–. تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، (ط٢، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ).

٧٠. النووي، يحيى بن شرف، "تهذيب الأسماء واللغات". تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، (ط١، بيروت: دار النفائس، ١٤٠٥هـ).

* * *